

## تعدد قوانين تجريم نشر الأخبار الكاذبة في الأردن يربك الإعلام

عمان - أكد مركز حماية وحرية الصحفيين الأردني معارضته لتعديل مشروع القانون المعدل لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد بشأن نشر المعلومات الكاذبة واعتبارها ضمن جرائم الفساد، واصفا هذه التعديلات بأنها تمس حرية التعبير والإعلام. ويصن مشروع القانون على اعتبار نشر المعلومات الكاذبة بحق أي شخص بقصد تحقيق منافع شخصية أو اغتيال شخصية أو التأثير على صداقته أو الإضرار بسمعته واستغلال النفوذ، من جرائم الفساد.

وقال مركز حماية الصحفيين في بيان له الإثنين "في الوقت الذي تؤكد فيه على أهمية مصداقية وسائل الإعلام، وتندد على ضرورة توخي الصحفيين نشر الحقيقة، فإننا لا نتفهم الأسباب بإقحام هذا النص القانوني في القانون المعدل لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد". وأشار المركز إلى أن منظومة القوانين السارية في الأردن تجرم نشر المعلومات الكاذبة، وكذلك الإساءة للسمعة، والعودة إلى مراجعة قانون العقوبات على سبيل المثال يؤكد ذلك. وخصص قانون العقوبات المادة 188، و189 لتجريم القذف والذم، كما أن المادة (11) من الجرائم الإلكترونية تجيز التوقيف والحبس سواء للصحفيين أو مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي لمن يتهمون أيضاً بالقذف والذم، كما تناولها قانون الإعلام المرئي والمسموع في مادته 20/ ل، والمطبوعات والنشر في مادته 38/ د.

وبنء المركز من أن تعدد النصوص والعقوبات الواردة في العديد من القوانين المقترح لا يتواءم مع الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، ولا مع المعايير الدولية التي تحمي حرية التعبير وحقوق الوصول إلى المعلومات وتداولها.

ودعا مجلس النواب إلى رفض هذا التعديل باعتباره يشكل إرهاباً لحرية التعبير والإعلام. وطالب مركز حماية الصحفيين الحكومة بترجمة حديثها عن دعم حرية التعبير والإعلام إلى أفعال، مؤكداً أن تغليب العقوبات وإضافة نصوص جديدة لا يتسجم مع دعوة الملك للإصلاح السياسي.



القوانين تحاصر المستخدمين في الأردن

## غرور غوغل يمنح مايكروسوفت فرصة استعادة مكانتها من بوابة أستراليا

مايكروسوفت تستمد القوة من تطوير خدماتها ودعم الصحافة



اهتزاز صورة غوغل في مصلحة مايكروسوفت

وغوغل دفع مبالغ مالية للمجموعات الصحافية الأسترالية عند الاستعانة بمحتوياتها.

ولم تحسب نة المستخدمين لفترة طويلة بجودة ما تقدمه في متصفحها، ولكن بمجرد تقديمها نسخ رديئة لمتصفحها، مع وجود بدائل تميزت بالجودة، تراجعت هذه الثقة تماماً ليحل محلها سخط شديد من قبل المستخدمين، وخسارة مكانها في السوق.

وحاولت مايكروسوفت تحسين متصفحها لاحقاً، إلا أن المستخدم كان قد تحول تماماً إلى المنافسين الذين قدموا خدمة أكثر نقة وجودة، وهو الخطأ الذي تقع فيه غوغل اليوم بالاستهانة بقررات المنافسين وإفساح المجال لأخذ مكانها في أستراليا بسبب تعنتها ضد وسائل الإعلام، رغم أنها أحد المتسببين بارتدادها عبر سيطرتها على سوق الإعلانات.

ووفقاً لخدمة تحليلات الويب "ستاتكونتر"، يعتبر "بينغ" ثاني أشهر محرك بحث في أستراليا، إلا أنه لا يمتلك سوى 3.6 في المئة من حصة السوق، فيما تقول شركة غوغل إنها تمتلك 95 في المئة، وهي تستخدم هذه الحصة في السوق كوسيلة ضغط على الحكومة للترجع عن القانون الذي يفرض عليها التفاوض مع وسائل الإعلام لتحديد المبلغ الذي يتوجب عليها دفعه مقابل المحتوى الذي تعرضه على محرك البحث.

وستكون مايكروسوفت هذه المرة مدعومة بقوة وسائل الإعلام التي تستهين

بها غوغل، وإلى جانب التحسينات الجديدة في تقنياتها، من المرجح أن تسدد ضربة قوية إلى غوغل، خصوصاً أن غضب المؤسسات الإعلامية يتجاوز أستراليا ويمتد إلى كافة أنحاء العالم في ظل الأزمة الحالية التي فاقمها وباء كورونا.

وتكرت صحيفة "ذي أستراليان" أن رئيس مايكروسوفت ساتيا ناديا تطرق في حديثه مع رئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون إلى إمكان تطوير محرك البحث "بينغ" التابع لمايكروسوفت في حال أوقفت غوغل محركها، قائلاً إن مجموعته طوّرت "خطة بديلة" للعمل بها في حال انسحاب غوغل من السوق الأسترالية.

وأكد وزير المال الأسترالي جوش فريدينبرغ حصول هذه الحادثة الهاتفة، موضحاً أن الحكومة تجري مفاوضات معمة مع "اللاعبين في القطاع".

وتحتفظ أستراليا بالحقوق في فرض هذه القواعد على منصات أخرى، كما تشير تكهنات إلى إمكان أن يطال ذلك خدمة "إم.إس.إن" من مايكروسوفت.

وقال متحد باسم مايكروسوفت في بيان "في ما يتعلق بالجدل الدائر حالياً في شأن مدونة سلوك محتملة تتناول غوغل وفيسبوك، ليست مايكروسوفت معنية مباشرة ونحفظ عن الإدلاء بأي تعليق في شأن المسار الدائر". وأضاف: ندرک أهمية وجود قطاع إعلامي نشط وصحافة الخدمة العامة في نظام ديمقراطي، وندرک التحديات التي واجهها قطاع الإعلام على مدى سنوات عديدة من خلال تغيير نماذج الأعمال وتفضيلات المستهلكين.

وقد وضعت الحكومة الأسترالية "مدونة سلوك" تفرض على فيسبوك

المنافسين بغرور مطلق، متسلحة بالأرقام الكبيرة التي يحققها نمو متصفحها، ولم تدرس خطواتهم بشكل جدي ولم تقدر قوة المنافسين الذين كانوا يعملون بصمت لانتهاز الفرصة المناسبة للإعلان عن المنتج الجديد وتجاوز "إنترنت إكسبلورر" بسرعة كبيرة.

ورغم أن مايكروسوفت استطاعت أن تكسب ثقة المستخدمين لفترة طويلة بجودة ما تقدمه في متصفحها، ولكن بمجرد تقديمها نسخ رديئة لمتصفحها، مع وجود بدائل تميزت بالجودة، تراجعت هذه الثقة تماماً ليحل محلها سخط شديد من قبل المستخدمين، وخسارة مكانها في السوق.

وحاولت مايكروسوفت تحسين متصفحها لاحقاً، إلا أن المستخدم كان قد تحول تماماً إلى المنافسين الذين قدموا خدمة أكثر نقة وجودة، وهو الخطأ الذي تقع فيه غوغل اليوم بالاستهانة بقررات المنافسين وإفساح المجال لأخذ مكانها في أستراليا بسبب تعنتها ضد وسائل الإعلام، رغم أنها أحد المتسببين بارتدادها عبر سيطرتها على سوق الإعلانات.

ووفقاً لخدمة تحليلات الويب "ستاتكونتر"، يعتبر "بينغ" ثاني أشهر محرك بحث في أستراليا، إلا أنه لا يمتلك سوى 3.6 في المئة من حصة السوق، فيما تقول شركة غوغل إنها تمتلك 95 في المئة، وهي تستخدم هذه الحصة في السوق كوسيلة ضغط على الحكومة للترجع عن القانون الذي يفرض عليها التفاوض مع وسائل الإعلام لتحديد المبلغ الذي يتوجب عليها دفعه مقابل المحتوى الذي تعرضه على محرك البحث.

وستكون مايكروسوفت هذه المرة مدعومة بقوة وسائل الإعلام التي تستهين

تجاهلت مايكروسوفت المنافسين بغرور، متسلحة بالأرقام الكبيرة التي يحققها نمو متصفحها، فخسرت خسارة مدوية، وهو الخطأ الذي تعيد تكراره غوغل اليوم بسحب محركها من أستراليا حتى لا ترسخ للقانون الذي يجبرها على الدفع لوسائل الإعلام التي تعاني أزمة مالية خانقة.

سيدني - تلوح في الأفق حرب متصفحات جديدة مع دخول مجموعة مايكروسوفت الأميركية على خط الأزمة المتصاعدة بين أستراليا وغوغل التي تهدد بمغادرة أستراليا في حال استمرار بمشروعها الرامي لإرغام عمالقة القطاع الرقمي على الدفع لوسائل الإعلام. وأعدت مايكروسوفت "خطة بديلة" في حال نفذت منافستها غوغل تهديدها، وقد بدأت استراتيجيتها للعودة إلى المنافسة في سوق متصفحات الإنترنت منذ أشهر طويلة، حيث أصبح متصفحها الجديد "مايكروسوفت إيدج" منافساً قوياً لمتصفح "غوغل كروم"، وذلك بعد تضييق تحديث المتصفح في شهر مايو 2020 لنظام التشغيل ويندوز 10.

وتحرص مايكروسوفت على إضافة المزيد من الميزات والتحسينات للمتصفح مع كل تحديث جديد، كما أجرت تغييرات واضحة على محرك البحث "بينغ" الخاص بها، وأعدت تسميته إلى "مايكروسوفت بينغ" في صفحة بينغ الرئيسية أيضاً.

ويبدو أن غرور شركة غوغل يسير بها نحو إعادة إخطاء مايكروسوفت القديمة التي تسببت بخسارتها في الحرب مع المنافسين، حيث كانت ترتفع على عرش المتصفحات بعد أن أزاحت نيتسكيب بشكل كامل من السوق عام 2008.

### 3.6

في المئة من حصة السوق الأسترالية يملكها محرك "بينغ" التابع لمايكروسوفت

وخاضت مايكروسوفت حرباً شرسة ضد نيتسكيب استمرت لسنوات مستتلة سيطرتها على نظم تشغيل الكمبيوتر لفرض محركها "إنترنت إكسبلورر"، حتى أنها استطاعت فرضه على شركة آبل كمتصفح افتراضي لأجهزتها ماك لحين اغتنامها اللحظة المناسبة للاستقلال بمتصفحها الخاص، إذ اضطرت للموافقة حتى لا يهجر المستخدمون أجهزتها لصالح الأجهزة الأخرى. وتجاهلت مايكروسوفت طويلاً

## تخلي الحكومات عن إنقاذ الصحافة يعني انهيارها

والشطن - ألقت جائحة كوفيد - 19 بآثارها الصعبة على الصحفيين، وتسببت بخسارة كثيرين لوظائفهم، وتسريحهم من أعمالهم، إضافة إلى تداعيات الإقفال العام، ما دفع جهات ومنظمات صحافية وخبراء اقتصاديين وحكومات إلى البحث عن حلول لمعالجة التداعيات المالية، وأطلقت الدعوات للتعاون بشكل أكبر بين هذه المجموعات.

وبحسب ما ذكرت شبكة الصحفيين الدوليين، ركز تقرير جديد من مؤسسة "كونراد آدينباور" الأميركية على "إنقاذ الصحافة"، مقدماً رؤية للعالم ما بعد كوفيد - 19، وأكد على أهمية التمويل الحكومي والتقني، والتوكيز على الحفاظ على المؤسسات الصحافية الموجودة بالأصل، بدلاً من إطلاق مؤسسات صحافية جديدة قد لا تتمكن من الاستمرار.

ويبدو أن الإعلانات والإشتراكات الرقمية ليست من ضمن الحلول الكافية لإنقاذ الصحافة، حيث يستوجب الخروج من النفق المظلم جهوداً أكبر من قدرة المؤسسات الإعلامية، ويتركز بشكل رئيسي على جهود الحكومات، ولا إلاً يكون بإمكان المؤسسات الصحافية الاستمرار.

مخاطر التمويل العام، وتأثيره على استقلالية وسائل الإعلام. وقد زادت الترويج والدنمارك وكندا وأستراليا وسنغافورة التمويل الحكومي وبعضها زادت الائتمانات الضريبية لدعم الصحافة خلال تفشي الجائحة.

وانشأت الحكومة الأسترالية صندوقاً لجمع الأخبار التي تفيد المصلحة العامة بقيمة 50 مليون دولار أسترالي في مايو للمساعدة في الحفاظ على هذا النوع من الصحافة في المناطق.

وقدمت الترويج وسنغافورة مساعدات للمؤسسات الإخبارية والصحفيين المستقلين خلال أزمة كوفيد - 19، وخصصت الدنمارك مبالغ كبيرة لتعويض المؤسسات الإعلامية عن عائدات الإعلانات التي خسرتها بين مارس ويونيو 2020.

ويوجد في الولايات المتحدة أيضاً عدد من المبادرات لدعم الأخبار، من ضمنها قانون للحفاظ على استثمارية واستدامة الصحافة المحلية، وجرى تقديمه في يوليو 2020. وسيوفر القانون المقترح الائتمانات ضريبية اتحادية لوسائل الإعلام المحلية

على الإعلانات واستخدام الأموال لدفع تكاليف العمل الصحافي. ويوجد أيضاً قانون المنافسة والمحافظة على الصحافة، والذي بحال تم إقراره سيسمح للنشرين بالجمع معاً عند التفاوض على الدفع مع غوغل وفيسبوك.

### الحفاظ على المؤسسات الصحافية الموجودة أكثر جدوى من إطلاق مؤسسات جديدة قد لا تتمكن من الاستمرار

وتطالب العديد من المؤسسات الإعلامية في العالم العربي الحكومات بالسعي إلى إقرار تشريعات مماثلة تلزم شركات الإنترنت بالدفع مقابل المحتوى أو دفع ضرائب على الإعلانات تستفيد منها الصحافة العربية. وأكد التقرير على أهمية الدعم الحكومي، فقد شهد العام الماضي اهتماماً متجدداً بالدعم الحكومي للأخبار، لاسمياً في أفريقيا والولايات المتحدة، مع أنه كان هناك حذر من

وأعدت التقارير باحثات في كلية الشؤون الدولية والعامة بجامعة كولومبيا هن الدكتورة انيا شيفرين، هانا كليفورد، ألين ماكيني، كايلى توماتي وليا البراجا.

وقامت الباحثات باستطلاع رأي خلال إعداد التقرير، ورأى غالبية المشاركين أن الوقت قد حان لدفع لشركات التكنولوجيا الكبرى إلى دعم الصحافة بشكل كبير ولإشراك الحكومات في تحقيق ذلك.

ومن أبرز الأمثلة ما ينص عليه قانون الإعلام الجديد الذي قدمته لجنة المستهلك والمنافسة الأسترالية إلى البرلمان في ديسمبر، والذي يلزم غوغل وفيسبوك وشركات التكنولوجيا على الدفع مقابل الأخبار التي تستخدمها وإلزامها باللجوء إلى التحكيم إذا لم يتم الاتفاق على السعر.

كما أن ألمانيا وإسبانيا وفرنسا استعانن بقوانين حقوق النشر لجعل شركات التكنولوجيا الكبرى تدفع ثمن الأخبار. وهناك جهود تُبذل في الولايات المتحدة كي تدفع شركات التكنولوجيا مقابل الأخبار، ومن ضمنها مبادرة "فري برس" لعام 2019 لفرض ضرائب